Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET
شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها

علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

بعض الوثائق الأصلية تالفة

HOSSAM MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

بالرسالة صفحات

لم ترد بالأصل

HOSSAM MAGHRABY

B١٢٨٩٥

جامعة القاهرة
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
قسم السياسة والاقتصاد

التسوية السلمية لنزاعات الحدود في أفريقيا في إطار التحكيم الدولي

دراسة مقارنة لتسوية النزاعين الإريتري/اليمني والإريتري/الإثيوبي

رسالة مقدمة
للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الأفريقية (سياسة)

إعداد
نادية عبد الفتاح عشماوي السيد

إشراف

الأستاذ الدكتور
إبراهيم أحمد نصر الدين
أستاذ العلوم السياسية
معهد البحوث والدراسات الأفريقية

الأستاذ الدكتور
أحمد حسن الرشيدي
أستاذ العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

٢٠٠٧

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

تشكلت لجنة المناقشة والحكم على الرسالة من السادة الآتي أسمائهم:

أ.د.محمد نصر مهنا.....أستاذ العلوم السياسية المتفرغ
جامعة أسيوط **"مناقشاً "**

أ.د.عبد الرحمن إسماعيل الصالحي.....أستاذ العلوم السياسية المتفرغ
جامعة الزقازيق **"مناقشاً "**

أ.د.إبراهيم أحمد نصر الدين .....أستاذ العلوم السياسية المتفرغ –معهد البحوث والدراسات الأفريقية–جامعة القاهرة **"مشرفاً "**

أ.د.أحمد حسن الرشيدي.....أستاذ العلوم السياسية –كلية الاقتصاد والعلوم السياسية–جامعة القاهرة **"مشرفاً "**

وقد قامت اللجنة بمناقشة الطالبة يوم الخميس الموافق ٢٠٠٧/٧/٢٦ ،وقررت قبول الرسالة ومنح الطالبة درجة الماجستير بتقدير ممتاز.
وقد التزمت الطالبة بإدخال التعديلات التي أوصت بها اللجنة في المناقشة.

ملخص الرسالة

تعالج الدراسة القضايا النظرية والتطبيقية المثارة حول دور التحكيم الدولي في التسوية السلمية لنزاعات الحدود في القارة الأفريقية.من خلال رصد وتحليل دور التحكيم الدولي في تسوية كل من النزاعين الإريتري/اليمني والإريتري/الإثيوبي.

ويحظى موضوع الدراسة بأهمية واضحة.وتعود **أهميته النظرية** إلى أن النزاع الإريتري/الإثيوبي يعد من النزاعات التي ما تزال مستمرة،ومن ثم فإن متابعته لها أهمية،كما تأتي أهمية الدراسة من المقارنة بين النزاعين – محل الدراسة – اللذين يختلفان في موضوع النزاع،وطبيعة أطراف النزاع(عربي/أفريقي،وأفريقي /أفريقي)،وكذا اختلاف الظروف الإقليمية والدولية للنزاعين.أما **الأهمية العملية** ، فترجع إلى أهمية منطقة القرن الأفريقي،والبحر الأحمر لمصر،فهذه المناطق هي العمق الجنوبي للأمن القومي المصري،هذا إلى جانب أهمية دراسة نزاعات الحدود في شرق أفريقيا،والسعي إلى تسويتها سلميا كأساس لاستقرار وأمن القارة في هذه المنطقة الحيوية من القارة.

وفي هذا الإطار تسعي الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل رئيسي ،وهو:

لماذا تم اللجوء إلى التحكيم الدولي لتسوية النزاع الحدودي الإريتري/اليمني،والنزاع الإريتري/الإثيوبي؟

وفي سعيها للإجابة عن هذا التساؤل استخدمت الدراسة **منهج تحليل النظم**؛الذي يهتم بدراسة تأثير مدخلات البيئة المحيطة بالنظام السياسي ومخرجاته،التي تتمثل بالأساس في القرارات والوسائل التي يتبناها النظام السياسي في مواجهة المشكلات التي تواجهه.

واتساقا مع هذا المنهج انقسمت الدراسة إلى مبحث تمهيدي وثلاثة فصول ومبحث ختامي.يتناول **المبحث تمهيدي** نزاعات الحدود ودور التحكيم الدولي في إداراتها وتسويتها من خلال التعريف بالنزاعات الحدودية و أسبابها،وتعريف التحكيم الدولي ودوره في التسوية السلمية لنزاعات الحدود ،والذي يمثل خلفية ضرورية لفهم الكثير من أبعاد هذا الدور.ثم تتدرج الدراسة فيقدم **الفصل الأول** لطبيعة النزاعين محل الدراسة(هما النزاع الإريتري/اليمني والنزاع الإريتري/الإثيوبي)،من خلال بحث أهم الأسباب التي أدت إلى وقوعهما والتطور في المواقف الإقليمية والدولية،وكذا المواقف المرتبطة بأطراف النزاع.وفي **الفصل الثاني** تم تناول التحكيم الدولي في النزاعين من خلال التركيز علي رصد أسباب اللجوء للتحكيم الدولي وطبيعة مشارطة التحكيم التي تمثل الإطار العام الذي يحكم عملية التسوية السلمية للنزاعين محل الدراسة.وفي **الفصل الثالث** تم دراسة تسوية النزاعين عبر آلية التحكيم الدولي وذلك من خلال التعرض للمراحل والإجراءات التي مر بها كل من النزاع الإريتري/اليمني و النزاع الإريتري/الإثيوبي،ورصد وتحليل ممارسات وأفعال الدول أطراف النزاع أو الأدوار الإقليمية

والدولية التي مثلت البيئة المحيطة بالعملية التحكيمية. وقد جاء المبحث الختامي حول فعالية التحكيم الدولي في تسوية نزاعات الحدود الأفريقية،وقد خلصت الدراسة إلى **مجموعة من النتائج ،والتي يمكن إجمالها في فيما يلي:**

أولاً:نجاح التحكيم الدولي في حسم النزاعات،يتمثل في الطريقة التي يحفظ بها كل طرف كرامته،ولكن إذا كانت دوافع إثارة النزاع سياسية ولم يتم التعامل معها،فإن التحكيم الدولي لن يفلح في حسم النزاع بشكل نهائي.

ثانياً:اختلاف فاعلية القرار في حالة النزاع بين اليمن وإريتريا عن القرار الصادر في حالة النزاع الإثيوبي/الإريتري،وهذا يجد تفسيره في المحددات التي حكمت عملية التسوية في النزاعين، والتي منها الأسباب التي تقف وراء إثارة النزاع، وأيضاً موضوع النزاع،

ثالثاً:أن استخدام التحكيم الدولي لتسوية النزاع بين إريتريا وإثيوبيا،بشأن الحدود البرية بينهما،بل و الطعن في قانونية الحكم على النحو الذي قامت به إثيوبيا،يضع العديد من علامات الاستفهام حول مدى وجدوى التحكيم للحدود البرية في القارة الأفريقية،ويثير قضية الالتزام بالأحكام الصادرة عن التحكيم.

رابعاً:التحكيم الدولي يعد من أفضل الوسائل وأكثرها عملية في تسوية نزاعات الحدود الأفريقية البرية منها والبحرية،نتيجة لطبيعته القانونية وإنه من أكثر وسائل التسوية السلمية بعداً عن التعقيدات الإجرائية،من ثم فالتحكيم الدولي أصبح المخرج الملائم والوحيد تقريبا لحل النزاعات الحدودية بالطرق السلمية خاصة بعد استنفاد الدول الأفريقية لوسائل التسوية السلمية الأخرى،في ظل حقيقة أن آليات وأسس التحكيم الدولي المستندة إلى مبادئ وقواعد قانونية متطورة،قد أصبحت أكثر رسوخا في الوقت الحاضر من أي وقت مضى.

خامساً: أظهرت تسوية النزاعين أهمية توافر عدد من المتطلبات،اللازمة لتحقيق تسوية نهائية وفاعلة للنزاع الحدودي عبر آلية التحكيم الدولي،والتي من أهمها أهمية وجود وسيط فاعل لتحقيق الحل السلمي،وأهمية التزام الطرفين أمام المجتمع الدولي بقبول القرار الصادر عن محكمة التحكيم، بل والالتزام بموعد تنفيذه.

سادساً:أثبتت الدراسة صحة الفرضين التي تم الانطلاق منهما،بالنسبة **للفرض الأول** فقد ثبتت صحة هذا الفرض،حيث شهد حكم مفوضية الحدود الإريترية/الإثيوبية محاجة إثيوبية،فيما يتعلق بأحقية بادمي لإريتريا.وفيما يتعلق **بالفرض الثاني**،فقد ثبتت صحة هذا الفرض في حالات الدراسة.

وبناءً على ما سبق وانطلاقاً من أهمية تفعيل دور التحكيم الدولي في تسوية نزاعات الحدود الأفريقية فقد اقترحت الدراسة بعض الرؤى بشأن تفعيل مثل هذا الدور ومواجهة التحديات التي تقف أمام هذا التفعيل في المستقبل.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات،وبعد فتسجد الباحثة لله الواحد،حمداً و شكراً على نعمه التي لا تحصى،فلله الحمد من قبل ومن بعد .

وبعد حمد الله تتوجه الباحثة بخالص الشكر وعظيم الامتنان،لكل من ساهم بصورة أو أخري في إتمام هذا البحث،وفي هذا المقام يطيب للباحثة،التقدم بالشكر والامتنان لصاحبا الفضل الأكبر بعد الله –عز وجل – في إتمام هذا البحث الأستاذين الجليلين،ومشرفا هذا البحث،الأستاذ الدكتور /**إبراهيم أحمد نصر الدين**،أستاذ العلوم السياسية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية،الذي تعلمت على يديه أبجديات العلوم السياسية،ولم يبخل علي بعلمه أو توجيهاته،فلسيادته مني عظيم الشكر وجزيل العرفان.والأستاذ الدكتور/**أحمد حسن الرشيدي**،أستاذ العلوم السياسية،بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الذي،وبالرغم من مشاغله العلمية من جهة،والإدارية من جهة أخري،لم يبخل علي بالتوجيه والنصح،فجزاهما الله عني خير الجزاء.

كما تتشرف الباحثة أن يتفضل كل من الأستاذ الدكتور /**محمد نصر مهنا**،أستاذ العلوم السياسية بجامعة أسيوط،وأحد أبرز المهتمين بالقضايا السياسية الأفريقية،والأستاذ الدكتور/**عبد الرحمن إسماعيل الصالحي**،أستاذ العلوم السياسية بجامعة الزقازيق،أحد أبرز العلماء في حقل الدراسات السياسية والقانونية، بالموافقة على المشاركة في لجنة المناقشة و الحكم على الرسالة.

والشكر كل الشكر لأساتذة قسم السياسية والاقتصاد بالمعهد،على ما قدموه لي من علم،وشكر خاص للدكتور/**محمد عاشور مهدي**،على ما قدمه للباحثة من نصائح أفادت البحث والباحثة كثيراً،فجزاه الله عني خير الجزاء،ويتواصل الشكر لزملائي من المعيدين والمدرسين المساعدين بالقسم،لهم مني كل الشكر والامتنان.

يبقى أن أقدم فروض الطاعة والولاء لصاحبي الفضل في وجودي – بعد الله سبحانه وتعالي – والدتي أمدها الله بالصحة والعافية،وقر عينها بما تحب،ووالدي رحمة الله عليه،وأنس وحشته وأحسن مقامه،والذي لطالما حلم بمثل هذا اليوم،فلهما أقدم هذا العمل علّه يفي ولو بالنذر اليسير لما بذلاه لي ولأخواتي من جهد،فجزاهما الله عني وعن أخوتي خير الجزاء.

وفي الختام أقدم الشكر كل الشكر لأخي الصغير/**إيهاب عبد الفتاح**،وأخواتي الذين تحملوا مختارين غير مكرهين،عناء كتابة هذا البحث،فمنهم أطلب السماح والدعاء،وجزاهم الله كل الخير عني.وبقي أن أدعو الله أن يكون البحث عند حسن الظن،والله أسال العفو و التوفيق

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين..

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة:	١-١١
مبحث تمهيدي:نزاعات الحدود ودور التحكيم الدولي في إداراتها وتسويتها.	١٢-٢٧
المطلب الأول:التعريف بالنزاعات الحدودية و أسبابها.	١٣
المطلب الثاني:تعريف التحكيم الدولي ودوره في التسوية السلمية لنزاعات الحدود.	١٨
الفصل الأول:طبيعة النزاع الإريتري/اليمني والنزاع الإريتري/الإثيوبي(الأسباب والتطور).	٢٨-٦٥
المبحث الأول:طبيعة النزاع الإريتري/اليمني.	٢٩
المطلب الأول:أسباب النزاع الإريتري/اليمني.	٢٩
المطلب الثاني:مواقف الأطراف والقوى الإقليمية والدولية في النزاع الإريتري/اليمني.	٣٨
المبحث الثاني:طبيعة النزاع الإريتري/الإثيوبي.	٤٤
المطلب الأول:أسباب النزاع الإريتري/الإثيوبي.	٤٤
المطلب الثاني: مواقف الأطراف والقوى الإقليمية والدولية في النزاع الإريتري/الإثيوبي.	٥٢
الفصل الثاني:أسباب اللجوء للتحكيم الدولي وطبيعة مشارطة التحكيم في النزاعين.	٦٥-٩٥
المبحث الأول:أسباب اللجوء إلى التحكيم الدولي في النزاعين.	٦٦
المطلب الأول:أسباب اللجوء للتحكيم الدولي في النزاع الإريتري/اليمني.	٦٦
المطلب الثاني: أسباب اللجوء للتحكيم الدولي في النزاع الإريتري/الإثيوبي.	٧٣
المبحث الثاني:طبيعة مشارطة التحكيم في النزاع الاريتري/اليمني والاريتري/الإثيوبي	
المطلب الأول: طبيعة مشارطة التحكيم في النزاع الإريتري/اليمني.	٨٠
المطلب الثاني: طبيعة مشارطة التحكيم في النزاع الإريتري /الإثيوبي.	٨٠
الفصل الثالث:التحكيم الدولي وتسوية النزاعين(المراحل والإجراءات).	٩٦-١٤٣
المبحث الأول:مراحل التحكيم الدولي فى النزاع الإريتري/اليمني والنزاع الإريتري/الإثيوبي	٩٧
المطلب الأول:مراحل التحكيم الدولي فى النزاع الإريتري/اليمني.	٩٧
المطلب الثاني: مراحل التحكيم الدولي فى النزاع الإريتري/الإثيوبي.....	١٠٧

المبحث الثاني: إجراءات تنفيذ الحكم فى النزاع الإريتري/اليمني والنزاع الإريتري/الإثيوبي. ١١٧
المطلب الأول: إجراءات تنفيذ الحكم فى النزاع الإريتري/اليمني. ١١٧
المطلب الثاني: إجراءات تنفيذ الحكم فى النزاع الإريتري/الإثيوبي. ١٣٣
مبحث ختامي: فعالية التحكيم الدولي في تسوية نزاعات الحدود الأفريقية. ١٤٤-١٥٢
قائمة المراجع: ١٥٤-١٦٨
أولاً: المراجع العربية. ١٥٤
ثانياً: المراجع الأجنبية. ١٦١
الملاحق: ١٦٩